

على طريقه من جوزه فيكون حاصل التتبع ان الكلي
بالنظر الي وجود افراده وعدمها في الواقع على قسمة
الاول يمتنع جميع افراده في الواقع والثاني ما لا يكون كذلك
وهو على قسمين الاول ما يخص فردا في الواقع بحسب
وجوده فله كواجب والثاني ما لا يكون كذلك فاما ان
تخصو في الممكنات الخاصة كما يمكن الخاص او لا كما يمكن
العام والافضل ان المتخوذه ههنا تقسيم واحد ثنائي
وعنلي وهو اما ان يمتنع الافراد في الواقع ولا يمتنع وقوله
كما لو اوجب والممكن تمثيل للتقسيم الثاني فيكون المراد
بالممكن الخاص وليس المراد منه التتبع الظاهر
منه المحصفا فاحمد والافضل في محسوس الطفل في صيد
الطفلة وشيخ متبع النعم والصورة الخالية من البهية
المبينة كلها جزئيات لوت شيئا ههنا هو
لا يجوز المعنى فخرها على سبيل الاجتماع وهو
المراد والمقصود من هذا الكلام دفع الاشكال الوارد
في هذا المقام اما تقرب الاشكال فهو ان الطفل في صيد
الولادة اذا احسن واحدا من الاب والام صله وحصل
صوره منه في ح المشترك منه فمى تطبق عنه
على كل واحد منهما بل على باعداها ايضا كذلك ولذا اذا
حصرت الاب يالف به بسببها واذا حصرت الام بالعبا
بسببها وكذلك فيما عداها فيما منطقتي على كثير
وكذا محسوس شيخ متبع البصر من بعيد فان يحصل
منه صورة في بطن بها لزيد او عمرو او بكر
وكذا الصورة الخيالية الجامعة لثان بعبه معينة
فاذا بد لناها بواحد بعد واحد فعلم في كل واحد من البيضا

انه

انه في وهذه الصورة كلها جزئيات عند جمع الهما
تقبل التكثر فيبتصق تعريف الجزن جمعا والكلي معناه واما
تقريب الدفع فهو ان المواد بالتكثر في تعريفها التكثر
الجمعي دون البدلي ولا شك ان في الصورة المذكورة يمتنع
الثاني دون الاول الاتري ان البهيات المجتمعة لا يصدق
عليها الصورة الماخوذة بواسطة الحسن من البهية المعينة
واما يصدق عليها الصورة الكلية فله يصدق
على كل واحد منهما اذا بدل واحد بعد واحد وكذا الحال
الحال في الصورتين الباهيتين اقول في توضيح هذا المقام
بحيث يترجم المرام منه احتراس المرام من التكثر
البدلي المتبادل للتكثر الجمعي المميز في الكلي هو العزود المنتز
المعنون في اللفاظ العربية بالتحرة والمؤونة كرجل
او انسانا ما فانه معدود عنهم في الكليات الاتري
انه يقع موضوعا في القضية الكلية المؤهبة مثلا في كل
كل رجل كذا وكل انسان كذا او موضوع الكلية كفي عدم
واضحا لا يكون في مفهوم الواحد الحقيقي في هذه الصور
ايضا يتصور البدلية ولا يتصور الجمعية على وجه
فان هذا المفهوم ايضا معدود في الكليات عندهم
صنورة وقوعه موضوعا للقضية الكلية في قولنا
كل واحد حقيقي كذا والسر في ذلك انهم اعتبروا في
التكثر الجمعي المترها ههنا في الكلي هو الصدق على
كثيري في زمان واحد ونوعه ضمن صدق كتيبة
وهو متحقق في صورتين كما لا يخفى على المناظر فاذا
حصل ان معنى التكثر البدلي ليس الا ان يصدق
الصورة على فرد واحد في زمان واحد واذا اقيم مقامه